

المبادئ الأولية في مكافحة الغلاء

إحصاء الموجود، وتحديد الاستهلاك، وخفض القدرة على الشراء

لا تزال السلطات تكافح موجات الغلاء المتتابعة، ولا تزال بعض هذه الموجات تطنى على جهود السلطات .

قيل : إن الأحكام غير رادعة رفعت درجة العقوبة ؛ وقيل : إن الاجراءات التأديبية بطيئة تقصر أجل الاجراءات ؛ وقيل : إن عدد موظفي التموين قليل فزيد عدد الموظفين... ولكن تيار الغلاء مضى في طريقه يفرق المستهلكين .

وأصبح إدخال السلعة في التعريفية الجبرية نذيرا باختفاء هذه السلعة من السوق . حتى إذا حذفت منها عادت الى الظهور . جرى هذا في الزيت ، وفي الأرز ، وفي بعض أصناف اللحوم ، فكان معناه الصريح أن بعض التجار يشنون الحرب علنا على السلطات وعلى الجماهير ؛ ويحاربون الجميع بغير خوف ولا مبالاة .

وقد كان الرقم القياسي لأسعار الجملة في مصر في نهاية أبريل سنة ١٩٤٠ و١٣٦٥ فوصل في نهاية شهر يونيه سنة ١٩٤٢ الى ٢٠٩,٥ الى ٢١٥,٤ في آخر يولييه الماضي وإلى ٢٤٢,٤ في سبتمبر ثم ارتفع في ٢ أكتوبر الى ٢٤٢,٩

وكان الرقم القياسي لأسعار الجملة في لندن ١٨٥,١ في العام الماضي فوصل الى ١٩٠,٣ في آخر يولييه من هذا العام وفي ٢٥ أكتوبر وصل الى ١٩١,٥ فقط ، وسيظل ثابتا على الأقل بضعة أسابيع بالقياس الى ما حدث في الماضي .

وقد قلنا في عدد سابق من هذه المجلة ونحن نستعرض حالة كهذه : إنه " ليس من المفهوم أن تكون أرقام لندن التي تعيش من الخارج ، والتي تفرض عليها الحرب قيودا لا تنرضها على القاهرة منذ ثلاثة أعوام ؛ أقل من أرقام القاهرة . إلا أن يكون في الأمر شيء شاذ لا يجوز بقاءه ولا يفترض وجوده " .

وهذا الشيء 'نشاذ' هو الذى نحاول علاجه فى كلمة اليوم .

توجد تسعيرة جبرية ، وتوجد عقوبة لمخالفة هذه التسعيرة ، ويوجد موظفون لضبط هؤلاء المخالفين ، وتوجد عقوبة على إخفاء السلع ومنعها من المستهلكين... وكل هذا جميل . ولكن هناك منفذا يهرب منه تجار السوق السوداء ، ويستطيعون منه أن يتحكموا فى السوق ، وأن يفلتوا من الرقابة ، وأن يعيثوا بالفتن . هذا المنفذ هو عدم ضبط الموجود من السلع فى السوق ! .

من الذى يستطيع أن يقول لهذا التاجر أو ذاك : إنك تخفى بضاعة ، وتمنعها من المستهلكين ؟ إن كل ما يستطيعه البوليس ورجال التموين هو التحرى ، الذى قد ينجح مرة ويخفق مرات ، طالما أن ليست هناك وسائل مضبوطة لحصر الموجود من السلع فى السوق .

وهذا هو الشيء 'النشاذ' الذى فطنت له إنجلترا من أول الأمر ، مع أن حاجتها إليه لم تكن مثل حاجتنا ، فهناك تربية اجتماعية راقية ، وهناك تضامن اجتماعى عام ، قد يعصمهم من خراب الذم ومن الاستغلال الدنيء . بينما التربية الاجتماعية هنا معدومة ، والتضامن الاجتماعى مفقود ... وهناك ما هو أهم ، فالتجار هناك والمستهلكون جميعا إنجليز متضامنون فى الخير والشر ، بينما التجار فى مصر من كل جنس وملة ، ومن لا هم لهم إلا استغلال المصريين ! .

فطنت إنجلترا هذه الثغرة فقامت بإحصاء دقيق لمعظم الموجودات فى الأسواق من الأصناف الضرورية وحصرت هذه الموجودات ، وحتمت على المتاجر وعلى محال الإنتاج إسكاف دفاتر منظمة بكل ما يحد بعد تاريخ هذا الجرد وكل ما يستهلك أو يباع بالتجزئة .

وبهذا قطعت على التجار طريق التهريب والتخزين وإخفاء الموجود بقصد التحكم فى السوق . وأصبح كل تاجر محاسبا على ما كان عنده وما جدد من مشتريات وما باع من موجودات ، وعرضة للعقاب إذا ظهر فى المراجعة نقص أو تلاعب .

وبعد عملية الجرد لا قبلها سنت التسعيرة الجبرية ، ووضعت الأسعار المناسبة للدفعات المتتالية من كل صنف ، فأصبح للصنف الواحد فى البضاعة عدة أسعار بحسب تاريخ وروده لدجلات التجارية ، وأصبح المستهلك يدخل لمحل التجارى فيجد بطاقة على ثوب من القماش مثلاً ثمن المتر منه عشرة قروش ، فإذا انتهى هذا الثوب واحتاج إلى نكدة من ثوب آخر ورد متأخرا اشترى المتر منه بأثنى عشر قرشا . والبائع لا يحاول أن يبيعه المقدار الأول بسعر المقدار الثانى ، لأن دفاتره ستفضحه إذا ارتكب هذه الجريمة ، أو لأن له ضميرا لم يتعفن كضمائر تجار السوق السوداء فى وادى النيل !

وكان لا بد من ضبط لموجود، حتى تتمكن محاسبة التجار بحاسبة دقيقة، فكانت الخطوة الثانية في نظام التكوين الانجليزي، وهي لتوزيع بلبطاقات لكثير من أنواع الاستهلاك . والواقع أن هذا الإجراء جزء مكل للإحصاء الأول، وإلا تعدر ضبط الأمور في التكوين .

وعلاوة على أنه جزء مكل للإحصاء، فقد كان لازما لتحديد الاستهلاك ومنع التخزين حتى لا يترك الأمر للقدرة على الشراء وحدها وهي تتفاوت بالنسبة للطبقات وللأفراد، والمغنون في هذا التفاوت هي الطبقات المعاملة التي تهض بمبء الإنتاج .

وزيادة في تقريب الفوارق بين الطبقات في الاستهلاك حددت الكميات بئنها لا ينوعها، فمثلا أعطى الحق للفرد في أن يشتري من النكسوة ما ثمنه كذا، وأن يشتري من اللوم ما ثمنه كذا، حتى لا يستطيع الأغنياء شراء الأنواع الأجود لو قيل كذا مترا من القماش وكذا أفة من اللحم، وبذلك يستأثرون بالطيبات لأنهم أغنياء !

ثم كانت الخطوة الثالثة وهي تحديد النقود كما حددت السلع، لأن كثرة النقود وارتفاع المقدرة على الشراء، قد تطعى على قيود الاستهلاك على الرغم من دقتها، وبذلك ترتفع الأسعار نتيجة عدم التوازن بين كثرة النقود وقلة السلع . ففرضت الضرائب الإضافية العالية على الأرباح في حدود معينة ولما رأى أن هذه الضرائب العالية التي بلغت ٩٥٪ في بعض الحالات لم تكف لتحديد الأرباح، فرض حد أعلى للدخل هو ٢٠٠ جنيه في العام وما زاد على ذلك فإلى خزانة الدولة، متعا للتضخم، وللإثراء الفاحش على حساب الظروف الاستثنائية .

وبهذا وذاك وذلك قضوا نهائيا على الغلاء المصطنع، وضبطوا حركة التكوين، وخطوا خطوات واسعة في التهيؤ للعالم الانساني الجديد .



والآن فلنلق نظرة على مصر . فنجدها قد بذلت كل جهد في مكافحة الغلاء فم تتيج كما ينبغي ونسال عن السرفتره واضحاً في إهمالها الأخذ بهذه الخطوات .

فإذا صححت النية على مكافحة الغلاء الذي يشكو منه الجميع، فهناك المبادئ الأولية في مكافحة الغلاء، وهي التي عنوانها هذا المقال : إحصاء الموجود، وتحديد الاستهلاك، وحفض القدرة على الشراء . ولنقل كلمة قصيرة عن كل من هذه الإجراءات :

إحصاء الموجود : كان يجب أن نبدأ بهذا الإحصاء منذ أن قامت الحرب، وكان هذا الإجراء — أو تم — يوفر علينا كثيرا من المتاعب التي عانيناها ونعانينا الآن . ولكن ما فات مات، وعلينا أن نتدارك الآن ما فاتنا من قبل بلا إبطاء .

ونحن وانقون من أن التجار في مصر لن يذعنوا لهذا الإجراء ، ولن يسهلوا مهمة لسلطات بل سيدأون كل ما في طوقهم للتهرب والإخفاء ما يستطيعون إخفاءه . كما أننا نقدر عدم إمكان الدقة من ناحية أخرى وهي فوضى طرق التجارة في مصر وعدم وجود دفاتر منظمة لدى الجميع يمكن ضبط الحسابات منها ومعرفة الموجود والمنصرف في توازيم ثابتة ، وكذلك عدم ضبط مقادير الإنتاج المحلية من جميع الأصناف ، وأنه إذا أمكن ضبط الواردات عن طريق الجمارك فسيبطل الإنتاج المحلي عسير إلا في بعض المصانع الكبيرة ... الخ .

ولكن هذا كله لا يجوز أبـ يعمدنا عن التقييم بإجراء ضروري لا يمكن ضبط حركة التموين بدونه مهما بذلنا من الجهود .

والذي نتمترحه أن نجد الدولة جميع موظفيها الحسابيين والإداريين فوق موظفي الإحصاء بإشراف مصلحة لإحصاء فترة من الزمن لإحصاء الموجودات في جميع أنحاء البلاد . ولا ضرر من تعطيل مصالح الدولة الأخرى فترة من الزمان ، نفرض أنها عطلة أحد الأعياد أو العطلات الكثيرة التي تتخلل العام . فكل عمل من أعمال الدولة اليوم لا يبلغ في أهميته [وضرورته مبلغ التموين ، في الحاضر القريب والمستقبل البعيد .

وصلى هؤلاء الموظفين — وهم يعتون بالألوف — أن يوردوا مخازن التجار والمصانع الكبيرة والصغيرة ودور الإنتاج على اختلافها ؛ وأن يرصدوا جميع أصناف الموجودات في دفاتر خاصة ، وأن يكلفوا التجار الإقرار بما في هذه الدفاتر ، وموالاته رصد ما يجد من كل صنف وما يستهلك كذلك مع حفظ الوثائق التي تثبت الاستهلاك .

وإذا عز أو ثقل رصد جميع الموجودات فيمكن أن يتبع هذا النظام بالنسبة للواد الضرورية التي يؤثر ارتفاع أسعارها في حالة جميع السكان ؛ وإذا لم تكن الدقة ممكنة ، فن المستطاع عمل إحصاءات تقريبية تفيد على كل حال .

وفي اعتقادنا أن لهذا الإحصاء ضربة أخرى — فوق مكلفة الغلاء — وهي معرفة حالة التموين بالضبط أو بالتقريب ، فتي عرفت كمية الموجود وحسبت كمية الاستهلاك كانت الدولة على بصيرة من الأمر واستطاعت أن تتلافى أنقص بالاستيراد في الوقت المناسب ، وأن تعالج الزيادة بالتصدير في الوقت المناسب كذلك . وفي هذا ما فيه من اتقاء المخاطر في حينها ، واتماز فرصة التصريف في إبانها .

ونعتقد أن كل جهودنا سذهب هباء قبل أن نتخذ هذا الإجراء الأولي . وهذا وحده كفيلاً بأن تقدم عليه مهما كلفنا من الجهود ومن الوقت ، فهو أشبه بالعملية الجراحية الناجمة ، وإجراءنا الحالية أشبه بالمخدرات والمسكنات ، قد تبدو أقل كلفة ولكنها في مجموعها أكبر نفقة وأقل فائدة .

تحديد الاستهلاك : غير أن الاجراء المتقدم يندو عديم الجدوى إذا لم يتبعه الإجراء المكمل له وهو تحديد الاستهلاك . والمشهد الآن أن هناك فئة قليلة من انقادرين لايهمهم الغلاء ، لكثرة النقود في أيديهم ، فهم يحصلون على جميع ضرورياتهم بنسب مرتفعة ، ثم لا يكتفون بسد حاجتهم الموقوتة بل يزيديون عليها للتخزين بحجة الاحتياط للمستقبل . وهذه الفئة المحدودة هي التي تشجع التجار على المغالاة في الأسعار لأنهم يجدون شاربيا مهما ارتفع السعر .

وبجانب هذه الفئة القليلة ملايين كثيرة محدودة الموارد ، تعجز عن الشراء لضيق مواردها ، ثم هي لا تجد من السلع في السوق ما يسد حاجتها — على فرض مقدرتها على الشراء — لأن الفئة القليلة القادرة قد استنفدت معظم الموجود في السلع في الاستهلاك الحاضر والتخزين للمستقبل .

ولا علاج لهذه الحالة إلا بفرض التوزيع بالبطاقات على جميع الضروريات ، وبذلك لا يستطيع كل فرد أن يحصل على غير النكية المقررة له . وإذا سلك وسائل أخرى — كما يقع الآن — لزيادة ما يشتريه ، فإنها تكون حالات استثنائية تمكن محاربتها بوسائل من نوعها !

إلا أن نظام البطاقات — فيما يبدو — لم يستقر بعد بدليل تصارب الاجراءات فيما يختص بتوزيع السكر ، والأخذ بنظام ثم العدول عنه لعدم استكمال الاجراءات ، ولكن هذه عيوب موقوتة مصيرها للزوال وانتظام الحال ، فالأخذ بنظام البطاقات في جميع الضروريات ممكن ، وليس من مستحيلات هذا الزمان !

وهي تم الأخذ بهذا النظام أمكن ضبط المستهلك كما ضبط الموجود من السلع ، وبذلك يصبح إخفاء السلع من السوق متعذرا أو صعبا ، فينتزع من أيدي التجار السلاح الذي يشهرونه في وجه التسعيرة ووجه السلطات ووجه المستهلكين . ويوجه الجهد الذي يبذل الآن للتحرى عن أمكنة البضائع المخترنة والمهربة ، إلى البحث في ضبط حسابات الصادر والوارد إلى المتاجر . ولا سيما متاجر الجملة ومحال الإنتاج وهي العامل الأول في رفع الأسعار .

ولأنه سلاح خطر تضع الجهود عبئا في مقاومته ويتحكم به التجار في الأسعار تحكما لا يجوز أن تصير عليه حكومة ، فهو الفوضى والمروق والخروج على القانون فلا مبالاة .

وعندئذ تصبح فواتير البيع هي مستندات تجار الجملة ، وكوبونات التوزيع هي مستندات تجار التجزئة ، على مثال ما تصنع وزارة الصحة مع مخازن الأدوية والصيدليات بالنسبة للأواد المخدرة والمنوعة الداحلة في تركيب الأدوية .

خفض القدرة على الشراء : ولكن احتساء الموجود وتحديد الاستهلاك ان يضمنا العلاج الكامل ، لأن زيادة مقادير النقود المتداولة بسبب الظروف الاستثنائية ، عامل طبيعي من عوامل الغلاء تصعب مقاومته إلا بعامل مثله .

فلا بد إذن من خفض القدرة على الشراء بسحب النقود وخفض الإيراد . وإذ إنه لعجيب أن يكون أقصى دخل في بلاد غنية كالبحر هو ٢٠٠ جنيه في العام . بينما يوجد في مصر الفقيرة من يبلغ دخله هذا لرقم في الشهر وربما في الأسبوع . ثم يوجد في مصر من يشير بعدم زيادة الضرائب على الأرباح الاستثنائية !!

وإذا جاز لرجل من الأثرياء المتنفعين بهذه الظروف أن يرفع صوته مناديا : ” لا تحاربوا الغلاء ” فإنه لا يجوز للدولة أن تستمع لمثل هذا الصوت المنبعث من الأنانية وحس الذات ، وهي مسئولة عن الملايين ، لا عن هذا المحظوظ وحده ولا عن أمثاله المحظوظين !

ولحسن الحظ أن ليس رأى هذا الثرى هو رأى جميع الأثرياء . فها هو ذا رجل اقتصادى كبير كدولة صدق باشا يشير بتقليل النقد وزيادة الضرائب على الأرباح الاستثنائية ، وهو رجل لا يظعن فيه بأنه ضد طبقة الأثرياء !

٣

هذه هي المبادئ الأولية لمكافحة الغلاء . وبعد الأخذ بها يجوز أن ننظر في الوسائل الأخرى كوضع التسعيرة الجبرية ، وفرض العقوبات على المخالفين ، وتعيين أكبر عدد من الموظفين لضبط هؤلاء المخالفين . وهو ما نحاوله الآن .

وهناك وسائل أخرى كثر الحديث عنها وتناوناها من قبل . كتشجيع الاستيراد والتحكم في الإنتاج لتوفير الأصناف الضرورية وتفضيلها على الكماليات ، والبحث عن وسائل جديدة للإنتاج . . الخ

ولكن هذا جميعه ييىء بعد الخطوات الأولى ، إذا أردنا الحد في مكافحة الغلاء .